الأمم المتحدة
A/78/L.80
الجمعية العامة
Distr.: Limited
20 June 2024
Arabic
Original: English

الدورة الثامنة والسبعون

البند 18 (ب) من جدول الأعمال

التنمية المستدامة: متابعة وتنفيذ إجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

مشروع قرار مقدم من رئيس الجمعية العامة*

خطة عمل أنتيغوا وبربودا للدول الجزرية الصغيرة النامية – إعلان مجدد لتحقيق الازدهار القادر على الصمود

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها 203/76 المؤرخ 17 كانون الأول/ديسمبر 2021، الذي قررت فيه أن تنظم، في عام 2024، المؤتمر الدولي الرابع المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية على أعلى مستوى ممكن، وكذلك قراريها 245/77 المؤرخ 30 كانون الأول/ديسمبر 2022 و 328/77 المؤرخ 25 آب/أغسطس 2023،

1 – ***تعرب عن عميق امتنانها*** لأنتيغوا وبربودا، حكومة وشعبا، لاستضافة المؤتمر الدولي الرابع المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية في أنتيغوا وبربودا في الفترة من 27 إلى 30 أيار/مايو 2024 ولتقديم كل ما يلزم من دعم؛

2 – ***تقر*** الوثيقة الختامية للمؤتمر المعنونة "خطة عمل أنتيغوا وبربودا للدول الجزرية الصغيرة النامية – إعلان مجدد لتحقيق الازدهار القادر على الصمود"، والمرفقة بهذا القرار.

* كي يتسنى للجمعية العامة البت في هذا المقترح، سيلزم أن يتقرر النظر في البند 18 (ب) من جدول الأعمال مباشرة في جلسة عامة.

24-11157 (A) 250624 250624

الرجاء إعادة استعمال الورق

المرفق

خطة عمل أنتيغوا وبربودا للدول الجزرية الصغيرة النامية – إعلان مجدد لتحقيق الازدهار القادر على الصمود

أولا – قصة الدول الجزرية الصغيرة النامية

1 – في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المعقود في عام 1992، أعلنا نحن، المجتمع الدولي، رسميا أن الدول الجزرية الصغيرة النامية تمثل حالة خاصة في مجالي البيئة والتنمية على حد سواء، وتعهدنا بمساعدتها على تحقيق أهدافها في مجال التنمية المستدامة. وأُعلن ذلك أيضا في مؤتمر الأمم المتحدة العشري الأول المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية في بربادوس في عام 1994 وكُرر لاحقا في المؤتمر الثاني المعقود في موريشيوس في عام 2005 وفي المؤتمر الثالث المعقود في ساموا في عام 2014.

2 – وبعد ثلاثة عقود وثلاثة برامج عمل، لا تزال الدول الجزرية الصغيرة النامية تمثل حالة خاصة في مجال التنمية المستدامة نظرا لأوجه الضعف التي تنفرد بها. وإننا نلاحظ ما أحرزته من نجاحات لافتة وتقدم بارز خلال هذه السنوات، ونرحب في هذا الصدد بما أظهرته الدول الجزرية الصغيرة النامية من تولٍ للمسؤولية ومن ريادة وما بذلته من جهود كبيرة، كما نرحب بالدعم المقدم من المجتمع الدولي.

3 – فخلال هذه الفترة، وفرت الدول الجزرية الصغيرة النامية – ولا تزال توفر – حكما مستقرا وديمقراطيا لمواطنيها، وسعت جاهدة لتوفير اقتصادات منتجة والأمن لمجتمعاتها طوال أوقات الاضطرابات العالمية المتواصلة. وتأثرت هذه الدول بشدة باثنتين من الأزمات التي قلما تحدث في جيل واحد، وهما أزمتا عامي 2008 و 2020، في الوقت الذي كانت تكابد فيه كوارث وأخطارا طبيعية أكثر حدة وتواترا. وتولت هذه الدول أيضا أدوارا قيادية في مجالات مثل التمويل وتغير المناخ والمواد البلاستيكية، إلى جانب توليها أمر رعاية المحيطات، الذي يشمل إدارة 19,1 في المائة من المناطق الاقتصادية الخالصة في العالم والموارد التي تحويها. ومهدت الدول الجزرية الصغيرة النامية الطريق للعديد من الحركات الأكثر تقدما في هذه المجالات من حيث وضع السياسات واتخاذ إجراءات ملموسة على الساحة المتعددة الأطراف.

4 – وما زال القلق يساورنا لأن الدول الجزرية الصغيرة النامية تواجه آثارا مستحكمة ومضاعفة لتغير المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي، والتلوث، والكوارث والأخطار الطبيعية، والتحديات الصحية والتحديات الاجتماعية الأخرى ذات الصلة، وأوجه الضعف الاقتصادية، فضلا عن التدهور التدريجي في استطاعتها تحمل الصدمات الخارجية وتعزيز قدرتها على الصمود. وقد أدت الأزمات العالمية المتتالية، إلى جانب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، إلى مفاقمة تحديات التنمية المستدامة لهذه الدول ومضاعفتها على نحو سلبي.

5 – والدول الجزرية الصغيرة النامية معرضة بطبيعتها وعلى نحو متفرد للصدمات الخارجية لأسباب منها صغر حجمها، وبُعدها الجغرافي، وتشتت سكانها إلى حد كبير، ومحدودية حجم اقتصاداتها وعدم تنوع تلك الاقتصادات، واعتماد تلك الدول الشديد على الأسواق الخارجية، وتعرضها البالغ للكوارث والأخطار الطبيعية وآثار تغير المناخ. واعتراف الدول الجزرية الصغيرة النامية بالضعف لا يعني أنها تُظهر ضعفا

أو تفتقر إلى إمكانات التنمية. بل يعني أنها تتأثر على نحو غير متناسب من حيث الدمار المادي والخسائر الاقتصادية وغير الاقتصادية على نطاق أوسع بكثير مما عليه الحال في أي مكان آخر.

6 - والدول الجزرية الصغيرة النامية معرضة بوجه خاص للآثار الضارة لتغير المناخ، بما في ذلك، في جملة أمور، عدم انتظام تساقط الأمطار، وتزايد تواتر الظواهر الجوية وشدتها، وزيادة تواتر الأعاصير الحلزونية المدارية وشدتها، والفيضانات والجفاف، وتناقص موارد المياه العذبة، والتصحر، والتآكل الساحلي، وتدهور الأراضي، وارتفاع مستوى سطح البحر، مما يمثل أشد الأخطار التي تهدد حياة شعوب هذه الدول، ونظمها الإيكولوجية الطبيعية، والتنمية المستدامة الشاملة فيها، وقدرتها على البقاء. ونحيط علما بما أعربت عنه الدول الجزرية الصغيرة النامية من شواغل مؤداها أنه قد تترتب على آثار تغير المناخ تداعيات محتملة على تلك الدول، بما في ذلك العواقب الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإيكولوجية، وكذلك العواقب الأمنية التي تتفاقم بسبب عوامل أخرى.

7 - ولكي تتمكن الدول الجزرية الصغيرة النامية من تحقيق التنمية المستدامة والازدهار القادر على الصمود، يجب أن نساعدها على تنويع الاقتصادات وتعزيز قدرات الدولة والقدرات الإنتاجية فيها. وفي الوقت نفسه، ينبغي للهيكل المالي الدولي أن يقوم بالمزيد لكي يعالج بالكامل الظروف الإنمائية الفريدة للدول الجزرية الصغيرة النامية ويزيد من سهولة حصولها على التمويل بشروط تساهلية، الأمر الذي قد يخفف من القيود المالية التي تواجهها ويقلل من مخاطر المديونية، ولا سيما بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية المثقلة بالديون، ويمنع انتكاس المكاسب الإنمائية التي تحققت بشق الأنفس. ولذلك، يجب أن يستمر المجتمع الدولي في الاعتراف بالحالة الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية وأن تراعَى في تلك الحالة الخاصة هذه التحديات الجديدة والناشئة.

8 - ونسلّم بحاجة الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى الحصول على خدمات الطاقة الميسورة التكلفة والموثوقة والمستدامة والحديثة، ولا سيما الطاقة المتجددة. وتواجه هذه الدول حواجز كبيرة تتعلق بإمكانية الحصول على التمويل، وتكلفة رأس المال، والاستعداد لدخول السوق، وتعزيز وتجديد مهارات القوى العاملة اللازمة لإحداث التحولات العادلة والشاملة للجميع والقادرة على الصمود في مجال الطاقة.

9 - ونعيد تأكيد أهمية الحرية والسلام والأمن، واحترام جميع حقوق الإنسان، ومن ضمنها الحق في التنمية والحق في مستوى معيشة لائق، بما يشمل الحق في الغذاء وسيادة القانون والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والحد من أوجه عدم المساواة والالتزام عموما بإقامة مجتمعات ديمقراطية وعادلة من أجل تحقيق التنمية.

10 - وندرك أن للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والإعمال الكامل لحقوق الإنسان للنساء والفتيات أثر تحويلي ومضاعِف على التنمية المستدامة، وأنها قوى محركة للنمو الاقتصادي في الدول الجزرية الصغيرة النامية. ويمكن للنساء أن يشكلن عناصر قوية للتغيير.

11 - وتتطلع الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى شكل من أشكال الازدهار يكون قادرا على الصمود، وينعكس في التنمية المستدامة للجميع في بلدانها، حيث يكون النمو الاقتصادي والرفاه مستديمين وتكون اقتصاداتها قوية ومتنوعة وقابلة للتكيف وقادرة على تحمل الصدمات، وتكفل العدالة الاجتماعية، وتعزز الاستدامة البيئية.

12 - والسنوات العشر القادمة حاسمة بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية. فثمة سياق جديد آخذ في الظهور تتسم فيه التهديدات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والجيوسياسية التي تواجه تنمية هذه الدول بالضخامة بحيث لا يمكن تخفيفها إلا من خلال بيئة تمكينية معزَّزة تحقق أثرا ملموسا لتنميتها المستدامة. وبدون الدعم الكامل من المجتمع الدولي، ستعاني الدول الجزرية الصغيرة النامية من عواقب قد تكون بعيدة المدى.

13 - ونؤكد من جديد استمرار انطباق برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية (برنامج عمل بربادوس)[1] المعتمد في عام 1994، واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية (استراتيجية موريشيوس)[2] لعام 2005، وإجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)[3] لعام 2014 باعتبارها مخططات أولية تحدد أولويات التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

14 - ونجدد التزامنا بالتنفيذ الكامل وفي الوقت المحدد لخطة التنمية المستدامة لعام 2030[4]، وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية[5]، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ[6]، واتفاق باريس[7]، وكذلك إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030[8]، والخطة الحضرية الجديدة[9]، وإطار كونمينغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي، والمخرجات والأطر والصكوك الإنمائية الأخرى ذات الصلة المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي.

15 - ونعيد تأكيد جميع مبادئ إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية[10]، بما في ذلك مبادئ منها مبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة، على النحو المنصوص عليه في المبدأ 7 من الإعلان.

16 - ونؤكد مجددا بقوة، نحن رؤساء الدول والحكومات والممثلين رفيعي المستوى، وقد اجتمعنا في سانت جونز، في الفترة من 27 إلى 30 أيار/مايو 2024، في المؤتمر الدولي الرابع المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، بمشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص والشباب والأوساط الأكاديمية وأصحاب المصلحة الآخرين المعنيين، التزامَنا بدعم الدول الجزرية الصغيرة النامية في مسارها نحو تحقيق التنمية المستدامة

---

(1) *تقرير المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بريدجتاون، بربادوس، 25 نيسان/أبريل - 6 أيار/مايو 1994* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.94.I.18 والتصويبان)، الفصل الأول، القرار 1، المرفق الثاني.

(2) *تقرير الاجتماع الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بورت لويس، موريشيوس، 10-14 كانون الثاني/يناير 2005* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.05.II.A.4 والتصويب)، الفصل الأول، القرار 1، المرفق الثاني.

(3) القرار 15/69، المرفق.

(4) القرار 1/70.

(5) القرار 313/69، المرفق.

(6) United Nations, *Treaty Series*, vol. 1771, No. 30822.

(7) اعتُمد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في الوثيقة FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر 1/م أ-21.

(8) القرار 283/69، المرفق الثاني.

(9) القرار 256/71، المرفق.

(10) *تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، 3-14 حزيران/يونيه 1992*، المجلد الأول، *القرارات التي اتخذها المؤتمر* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار 1، المرفق الأول.

والازدهار القادر على الصمود، حيثما لا يضر التقدم المحرز اليوم بإمكانيات الغد. وسندعم الدولَ الجزرية الصغيرة النامية، من خلال التدخلات والاستثمارات الهادفة التي تركز على النتائج، في نهوض تلك الدول بالمسؤولية التامة عن خططها الجديدة وفي سعيها إلى إقامة شراكات على قدم المساواة، مع التمسك بقيم الإنصاف والمسؤولية الوطنية والثقة المتبادلة والشفافية والمساءلة، والتعاون، وتعزيز الفوائد في جميع المجالات ذات الأولوية في خطة عملها العشرية الجديدة.

ثانيا - ماذا تريد الدول الجزرية الصغيرة النامية؟

ألف - بناء اقتصادات قادرة على الصمود

17 - لا زال من الأمور الأساسية تعزيز الترابط المادي بين الدول الجزرية الصغيرة النامية كجزر وربط اقتصاداتها بالأسواق الإقليمية وبسلاسل الإمداد العالمية، بوسائل منها إدماجها في ممرات النقل البحري وممرات النقل المتعدد الوسائط والممرات الاقتصادية القائمة والناشئة، وتشجيع مبادرات النقل المستدام لدعم تلك الدول.

18 - ونشدد على أن الدول الجزرية الصغيرة النامية تواجه تحديات هيكلية كبيرة في بناء ما يلزم من منظومات ومؤسسات وقدرات لتعزيز العلوم والتكنولوجيا والابتكار والرقمنة واستخدامها لدفع النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.

19 - وتواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية تحديات كبيرة في جمع البيانات وتحليلها وفي القدرات التقنية والمؤسسية المتعلقة بالبيانات، مما يعيق صنع السياسات المستنيرة بالأدلة، ورصد التقدم المحرز والحصول على تمويل التنمية، ونشدد على أن بناء القدرات من أجل حوكمة وإدارة أقوى للبيانات سيتيح للدول الجزرية الصغيرة النامية دعم جمع البيانات وحمايتها وشفافيتها وتبادلها على نحو أفضل.

20 - ونرحب بجهود الدول الجزرية الصغيرة النامية الرامية إلى إنشاء مركز امتياز للدول الجزرية الصغيرة النامية في أنتيغوا وبربودا، وندعو إلى دعم تلك الجهود. وهو مركز سيُعلن انطلاقه خلال المؤتمر الدولي الرابع المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، وسيضم مكونات منها مركز لبيانات الدول الجزرية الصغيرة النامية، وآلية للتكنولوجيا والابتكار، ومنتدى للاستثمار الجزري.

21 - وإدراكا لأن الدول الجزرية الصغيرة النامية تعتمد اعتمادا كبيرا على الواردات، وأنها تملك قدرة تصديرية محدودة، وتواجه عجزا في الحساب الجاري وحيزا ماليا محدودا، وهو أمر يتفاقم بفعل محدودية فرص الحصول على التمويل بشروط ميسرة، فإن الدول الجزرية الصغيرة النامية تلتمس دعم المجتمع الدولي لتحقيق ما يلي:

(أ) تطوير وتوسيع قدرتها الإنتاجية عن طريق:

'1' إجراء تقييمات وطنية للفجوة في القدرات الإنتاجية؛

'2' تنفيذ برامج شاملة لتنمية القدرات الإنتاجية؛

‘3’ الاستثمار في القطاعات ذات الإنتاجية العالية، بما يشمل الاستثمار في التكنولوجيات المتقدمة والاقتصاد الرقمي لتوفير وظائف ذات رواتب أفضل لسكان الدول الجزرية الصغيرة النامية والحد من هجرة ذوي الكفاءة ونزوح اليد العاملة؛

(ب) زيادة التجارة والاستثمار عن طريق:

‘1’ تصميم استراتيجيات مرتبة من حيث الأولوية في مجالي التجارة والاستثمار لتعزيز فرص النفاذ إلى الأسواق في القطاعات والأسواق القائمة وتحديد فرص التنويع الاقتصادي للحد من الضعف؛

‘2’ تمكين الدول الجزرية الصغيرة النامية من النفاذ إلى الأسواق بالسلع والخدمات عن طريق النظر في القواعد التجارية، حسب الاقتضاء، التي تراعي الظروف الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية، وتشجيع الاستخدام الكامل للوصول إلى الأسواق على أساس تفضيلي عن طريق تحسين تطبيق القواعد التجارية وشفافيتها بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية، امتثالا لالتزامات منظمة التجارة العالمية؛

‘3’ تعزيز المؤسسات المحلية والوطنية والإقليمية، فضلا عن البيئة التنظيمية والبيئة السياساتية المحلية وهيئات تيسير التجارة؛

‘4’ تهيئة بيئات أعمال مواتية لاستثمارات القطاع الخاص، وريادة الأعمال، ولا سيما المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، والتعاونيات، وتنمية المشاريع؛

‘5’ تعزيز القدرة على تعبئة الموارد، ورصد تدفقات الاستثمار، وجمع البيانات وتحليلها واستخدامها على مستوى الشركات؛

‘6’ دعم إنشاء منتدى الاستثمار الجزري الذي يعقد مرة كل سنتين في مركز امتياز الدول الجزرية الصغيرة النامية باعتباره منصة مخصصة لتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال تشجيع فرص الاستثمار وتبادل المعارف والمبادرات التعاونية والتصدي للتحديات الفريدة التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية والمساهمة في قدرتها على الصمود وازدهارها على المدى الطويل؛

‘7’ استعراض وإصلاح معاهدات الاستثمار القديمة السارية بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية، حيثما كان ذلك مستصوبا، بهدف الحفاظ على حيز سياساتي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

(ج) تعزيز السياحة القادرة على الصمود والمستدامة عن طريق:

‘1’ التقليل إلى أدنى حد من التلوث والنفايات، وتعزيز الوعي البيئي، وحفظ البيئة وحمايتها، مع احترام الحياة البرية والتنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية والتنوع الثقافي؛

‘2’ إزالة مخاطر الاستثمارات، وتعزيز التعاون القطاعي بين قطاع السياحة والقطاعات الأخرى، وتحديث هذا القطاع والخدمات ذات الصلة المقدمة في المراحل التمهيدية والتنفيذية لأنشطة القطاع؛

‘3’ إذكاء الوعي بأهمية السياحة القادرة على الصمود والمستدامة، من خلال اليوم العالمي للسياحة القادرة على الصمود[11] وغيره؛

‘4’ استحداث حلول توظيف خلاقة ومبتكرة للعاملين في القطاع غير النظامي وغيرهم، لإكساب القوى العاملة القدرة على الصمود، مع مراعاة الظروف الوطنية؛

‘5’ تعزيز ريادة الأعمال والتعليم والتدريب في مجال إدارة الثقافة والتراث والحفاظ عليهما، وفي مجالات محددة من الصناعات الإبداعية؛

‘6’ تعزيز قدرة التراث الثقافي على الصمود، وتعزيز القدرة على الصمود كذلك في التقاليد والأعراف والأصول والبنى التحتية، والاستثمار في تلك القدرة؛

(د) تعزيز الاقتصادات المستدامة القائمة على المحيطات عن طريق:

‘1’ المساعدة في اغتنام الفرص في مجال مصايد الأسماك المستدامة، وتربية الأحياء المائية والبحرية، والسياحة البحرية والساحلية، والطاقة المتجددة القائمة على المحيطات، والموارد المعدنية وغيرها من الموارد ذات الصلة، والنقل البحري المستدام والموانئ؛

‘2’ إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص وأدوات سوق رأس المال المناسبة وتقديم المساعدة التقنية لأسواق الأوراق المالية وجهات تنظيم أسواق الأوراق المالية لتعزيز المقبولية المصرفية للمشاريع وجدواها؛

‘3’ تهيئة بيئة سياساتية تمكينية ودعمها لزيادة تحويلات المغتربين المالية واستثماراتهم ومهاراتهم وخبراتهم إلى أقصى حد من أجل تنمية البحث والابتكار والاقتصاد والتنويع بهدف التحول نحو الممارسات والتكنولوجيات المستدامة بيئيا.

باء – تعزيز أمان المجتمعات وعافيتها وازدهارها

22 – نشدد على ضرورة تعزيز سلام المجتمعات وازدهارها واحتوائها الجميع وتعزيز أمان المجتمعات المحلية من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وعلى الحاجة إلى إنشاء مؤسسات فعالة خاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على المستويات كافة. وسيشكّل الحكم الرشيد، وسيادة القانون، وحقوق الإنسان، والحريات الأساسية، وتكافؤ فرص الاستفادة من نظم العدالة المنصفة، وتدابير مكافحة الفساد والحد من التدفقات المالية غير المشروعة جزءا لا يتجزأ من جهودنا.

23 – وما زلنا نشعر بالقلق لأن الفقر، بما فيه الفقر المدقع والبطالة وعدم المساواة والإقصاء، لا يزال يؤثر بشكل غير متناسب على الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة، ولا سيما النساء والأطفال والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن، ويقلل القدرات الإنتاجية المحتملة في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وتتفاقم هذه التحديات بسبب بطالة الشباب، وفقدان العمالة الماهرة وشبه الماهرة بفعل نزوح اليد العاملة، وعدم المساواة بين الجنسين، بما في ذلك أعمال الرعاية والأعمال المنزلية غير المدفوعة الأجر.

(11) انظر القرار 269/77.

24 - ويشكل عدم كفاية نظم الصحة والحماية الاجتماعية في الدول الجزرية الصغيرة النامية، وانتشار الأمراض السارية وغير السارية في الدول الجزرية الصغيرة النامية، تهديدا للتنمية المستدامة والإنتاجية الاقتصادية، مما يؤثر بشكل غير متناسب على أشد الناس فقرا وأولئك الذين يعيشون في أوضاع هشة.

25 - واعترافا بالجهود التي تبذلها الدول الجزرية الصغيرة النامية لتحسين نظم الصحة والحماية الاجتماعية، وتعزيز قدرة الدولة في القطاع العام، والحد من الفقر والبطالة وعدم المساواة والإقصاء، تلتمس هذه الدول دعم المجتمع الدولي من أجل ما يلي:

(أ) تعزيز النظم الصحية عن طريق:

'1' تعزيز الوصول المنصف وفي الوقت المناسب إلى خدمات الرعاية الصحية الجيدة والميسورة التكلفة وضمان ذلك من أجل تحقيق التغطية الصحية الشاملة، وعدم ترك أحد خلف الركب، مع ملاحظة أن أي تمويل خارجي يجب أن يتماشى مع الأولويات الوطنية والإقليمية؛

'2' إنشاء نظم حماية اجتماعية شاملة للجميع ومناسبة وطنيا، بوسائل منها اتباع نهج الصحة الواحدة والنهج الشاملة الأخرى، فضلا عن تكامل السياسات المناخية والصحية؛

'3' تعزيز الوقاية والتأهب والاستجابة من أجل تحسين التعامل مع حالات الطوارئ الصحية والأوبئة والجوائح والآثار الصحية المرتبطة بتغير المناخ من خلال بناء القدرات وتطوير نظم المراقبة والإنذار المبكر وتكييف البنى التحتية المستدامة والمعدات بحيث تكون قادرة على التكيف مع المناخ وخفيضة انبعاثات غازات الدفيئة ومستدامة؛

'4' إدماج الخدمات الأساسية المتعلقة بالأمراض غير السارية وبالصحة النفسية في الرعاية الصحية الأولية والتغطية الصحية الشاملة؛

'5' تعزيز الدراية الصحية لتشجيع اتباع أنماط حياة صحية وتنفيذ تدابير وقائية لمعالجة عوامل خطر الأمراض غير السارية، بما في ذلك السمنة، والأنماط الغذائية غير الصحية، وقلة النشاط البدني، وتعاطي الكحول على نحو ضار، واستعمال التبغ، والتعرض لتلوث الهواء، ومعالجة الروابط بين البيئة والتغذية؛

'6' وضع نهج متكامل وشامل للحكومة بأسرها لمواجهة التحديات المتزايدة لضعف البصر، وخاصة قصر النظر والحالات الأخرى التي يمكن الوقاية منها، بما في ذلك دمج خدمات العناية الشاملة بالعيون كجزء من الرعاية الصحية الأولية والتغطية الصحية الشاملة؛

'7' إنشاء قوة عاملة صحية مدربة وماهرة وكفؤة ومتحمسة ومجهزة لتلبية الاحتياجات الصحية للسكان على جميع المستويات، واستبقاء هذه القوة؛

(ب) بناء مؤسسات قوية عن طريق:

'1' زيادة المشاركة العامة والتشاور العام، وتعزيز التربية المدنية وتشجيع منظمات المجتمع المدني على أن تشارك بنشاط وبشكل مجدٍ في القرارات المتعلقة بالسياسات والميزانية، بسبل منها إنشاء آليات لمشاركة المواطنين وإقامة مساحات للحوار الشامل للجميع؛

‘2’ تعزيز التنسيق والتعاون بين المؤسسات الحكومية والعمل بما يتجاوز الحدود التقليدية لتوحيد القدرات لدى الوكالات والقطاعات والمجتمع؛

‘3’ تعزيز التآزر بين تخطيط السياسات العامة والتمويل من خلال أطر تمويل وطنية متكاملة لزيادة الكفاءة في إنفاق الموارد العامة، كعنصر مكمل لتعبئة الموارد من جميع المصادر؛

‘4’ الاستثمار في التعليم والتدريب المستمرين وبرامج التطوير المهني للموظفين الحكوميين، وبناء مهارات القطاع العام للمستقبل، بسبل منها تحسين مرونة تقديم الخدمات العامة والمشتريات العامة؛

‘5’ تصميم نظم تستخدمها المؤسسات الحكومية لإصدار سياسات وقرارات استثمارية فعالة؛

‘6’ تعزيز قدرة الدولة على التنفيذ الفعال للسياسات من خلال تعزيز إصلاحات القطاع العام، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة على جميع المستويات، وتحسين الشفافية والمساءلة؛

‘7’ دمج حلول الحكومة الإلكترونية والحلول الرقمية وتعزيزها كوسيلة للتغلب على العوائق في إمكانية الوصول إلى السكان ولتجاوز مشكلة حجمهم وتشتتهم، وسد الفجوات الرقمية ودعم القدرات المؤسسية للمؤسسات الحكومية المحلية والوطنية؛

‘8’ مساعدة المؤسسات الوطنية والإقليمية على مكافحة الجريمة عبر الوطنية والعنف، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات، والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، مع مراعاة الظروف الوطنية للدول الجزرية الصغيرة النامية؛

(ج) تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين الشباب وعدم ترك أحد خلف الركب عن طريق:

‘1’ تعزيز وحماية الإعمال الكامل لحقوق الإنسان لجميع النساء والفتيات، والقضاء على جميع أشكال التمييز والعنف ضد جميع النساء والفتيات، بوسائل منها وضع وتنفيذ خطط عمل مراعية للمنظور الجنساني؛

‘2’ زيادة الأدوار القيادية للمرأة، وتعزيز مشاركتها وتمثيلها على نحو كامل ومتساوٍ وهادف في جميع مراحل ومستويات عمليات صنع القرار؛

‘3’ الاستثمار في السياسات والبرامج المتعلقة بالقدرات الإنتاجية والتعليم والمهارات التي من شأنها أيضا أن تعالج القضايا الناشئة بين الأطفال والشباب، ولا سيما الصبية والشبان، مع مراعاة الظروف الوطنية؛

‘4’ إشراك الشباب بشكل هادف في عمليات صنع القرار حسب الاقتضاء، من خلال وسائل منها مجالس الشباب واللجان الاستشارية الشبابية، ودعم المبادرات التي يقودها الشباب، وتهيئة فرص لدفع الشباب إلى المشاركة في التنمية المستدامة؛

‘5’ تعزيز وحماية الإعمال الكامل لحقوق الإنسان للأشخاص ذوي الإعاقة، وتمكينهم من المشاركة والتمثيل والقيادة على نحو كامل ومتساو وهادف وفعال في عمليات صنع

القرار، والتصدي للوصم والتمييز، والقضاء على العنف، وزيادة إمكانية حصولهم على الفرص الاقتصادية والتعليم والرعاية الصحية؛

’6‘ تعزيز نظم الحماية الاجتماعية التكيُّفية وتوسيع نطاق تغطية برامج الحماية الاجتماعية الوطنية من خلال استراتيجيات شاملة لإدارة المخاطر، تشجيعا لتحقيق الإنصاف والمساواة، لا سيما بالنسبة لأولئك الذين يعيشون في أوضاع هشة، بما في ذلك النساء والأطفال والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن؛

’7‘ الاستثمار في تنمية المهارات وتعزيز الفرص المتاحة للسعي إلى إيجاد سبل عيش بديلة للمجتمعات النازحة بسبب الكوارث، التي يتفاقم الكثير منها بسبب تغير المناخ، مع الاعتراف بأهمية صون التراث الثقافي المادي وغير المادي ونقله من جيل إلى جيل وضمان إدماج هؤلاء النازحين ماليا واقتصاديا واجتماعيا لكي يتمكنوا من الاستفادة من مواهبهم وأفكارهم للمساهمة في مجتمعاتهم الجديدة والاستفادة منها؛

’8‘ دعم النهوض بالرياضة بوصفها عاملا تمكينيا هاما في تحقيق التنمية المستدامة، بما في ذلك لإسهامها المتزايد في تحقيق التنمية والسلام بالنظر إلى دورها في تشجيع التسامح والاحترام ومساهماتها في تمكين النساء والشباب والأطفال، ولا سيما الفتيات والأفراد والمجتمعات المحلية، وفي بلوغ الأهداف المنشودة في مجالات الصحة والتعليم والشمول الاجتماعي.

جيم - تحقيق مستقبل آمن

26 - إذ تسلّم الدول الجزرية الصغيرة النامية بأن مختلف الضغوط البشرية المنشأ والآثار الضارة لتغير المناخ، فضلا عن الصدمات العالمية، لا تزال تعوق توافر المياه والأمن الغذائي وأمن الطاقة، وإذ تسلّم كذلك بأهمية الحصول على خدمات الطاقة الميسورة التكلفة والموثوقة والمستدامة والحديثة وعلى سبل الربط المادي، فإنها تلتمس دعم المجتمع الدولي من أجل ما يلي:

(أ) تعزيز التحول إلى الطاقة المستدامة وكفاءة الطاقة، وضمان الوصول إلى خدمات الطاقة الميسورة التكلفة والموثوقة والمستدامة والحديثة، استنادا إلى جميع مصادر الطاقة، ولا سيما مصادر الطاقة المتجددة، وذلك عن طريق:

’1‘ تعزيز الدعم والاستثمار والشراكات بشكل عاجل لتحقيق تحولات في مجال الطاقة تكون عادلة وشاملة للجميع ومنصفة وقادرة على الصمود وتحقيق كفاءة الطاقة، بما يشمل البنية الأساسية للطاقة النظيفة والمتجددة والتكنولوجيا والتدريب في هذا المجال، بهدف تحقيق الأهداف الجريئة والطموحة للدول الجزرية الصغيرة النامية في مجال الطاقة المتجددة للعقد المقبل؛

’2‘ معالجة الحواجز الأساسية التي تحول دون الحصول على التمويل اللازم لاستخدام الطاقة المتجددة وتعبئته، بما يشمل البيئات التمكينية والأطر السياساتية والقانونية والتنظيمية؛

’3‘ تطوير تكنولوجيات وتطبيقات خاصة بالدول الجزرية الصغيرة النامية لاستخدام الطاقة المتجددة، ودمجها في شبكة الطاقة، وتعزيز الجهود الرامية إلى خفض تكلفة رأس المال لمصادر الطاقة المتجددة؛

‘4’ تقديم الدعم للتغلب على الحواجز الهيكلية التي تعوق التحولات العادلة والشـــاملة للجميع والقادرة على الصـمود في مجال الطاقة، بما يشـمل القدرات المؤسـسـية، ولا سـيما أوجه القصور في المهارات، واستقرار الشبكة وتطويرها؛

(ب) تطوير الإدارة المتكاملة للموارد المائية عن طريق:

‘1’ تطوير السياسات والأطر التشريعية والقدرات المؤسسية والبشرية من أجل الإدارة الفعالة والشـاملة للجميع والمسـتدامة والمتكاملة للموارد المائية وتسـهيل التوسـع في معالجة مياه الصرف الصحي وإعادة تدويرها وإعادة استخدامها؛

‘2’ الحد بشـــكل كبير من تأثير تغير المناخ على شُـــحّ المياه من خلال تعزيز القدرة على مواجهة الأخطار المتعلقة بالمياه في سـياق تغير المناخ ودعم إمدادات المياه والصـــرف الصـــحي المقاوِمة للمناخ والكوارث، والحصـــول على خدمات مياه الشـــرب والصـــرف الصحي المأمونة والميسورة التكلفة، وتوفير النظافة الصحية للجميع؛

‘3’ توفير مرافق وبنى تحتية لمياه الشرب المأمونة والصرف الصحي والنظافة الصحية ونظم لإدارة النفايات مناسبة ومراعية للاعتبارات الجنسانية ومنظور الإعاقة؛

(ج) تعزيز الأمن الغذائي عن طريق:

‘1’ وضـــع وتنفيذ اســـتراتيجيات للتكيف والتخفيف تأخذ في الاعتبار الروابط بين الغذاء والماء والطاقة، مثل دمج البنى التحتية المقاوِمة للمناخ وتعزيز الممارسات الزراعية المستدامة وتعميم استخدام التكنولوجيات الزراعية القادرة على الصمود في وجه الآثار الضارة لتغير المناخ؛

‘2’ زيادة الزراعة ومصايد الأسماك المستدامة، والأمن الغذائي والتغذية وسبل العيش المستدامة في الدول الجزرية الصـــغيرة النامية بطريقة تســـاعد على التكيف مع المناخ، وتخفف من الانبعاثات وتعزز الاســـتخدام المســـتدام للتنوع البيولوجي، بوســـائل منها التفريخ والتنويع وإضافة القيمة المحلية وأفضل الممارسات المقاوِمة للمناخ، وتشجيع الأفكار المحلية المنبع وتوسـيع نطاقها وتكرارها، لتسـريع تحقيق الزراعة ومصـايد الأسـماك المسـتدامة، والأمن الغذائي، والتغذية الجيدة والمحسنة، فضلا عن تحسين الصحة والرفاه العامَّين؛

‘3’ تطوير إنتاج غذائي وزراعي مســـتدام، قادر على الصـــمود في وجه آثار تغير المناخ، ومعالجة توافر المياه، واســـتخدام الموارد المائية بكفاءة، وتحســـين إمدادات الأغذية وتوزيعها، بما في ذلك الحد من فاقد الأغذية وهدرها وتعزيز القدرة على الصـــمود في مواجهة التقلبات المفرطة المحتملة في أسعار الغذاء والأزمات الغذائية؛

(د) إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود عن طريق:

‘1’ توســيع نطاق تخطيط وتطوير وإدارة البنى التحتية الجيدة والموثوقة والمســتدامة والقادرة على الصمود ونظم النقل البري والبحري والجوي الموفرة للطاقة؛

‘2’ تطبيق مبادئ البنى التحتية القادرة على الصـــمود في الدول الجزرية الصـــغيرة النامية لوضـع سـياسـات وقرارات ونظم اسـتثمارية واعية بالمخاطر في قطاعات تشـمل النقل

والطاقة والاتصالات والمياه والصحة والتعليم، بهدف تنمية ثقافة الصيانة للمجتمعات القادرة على الصمود؛

(هـ) تعزيز النقل والربط المادي لوصل اقتصادات الدول الجزرية الصغيرة النامية بالأسواق الإقليمية وسلاسل الإمداد العالمية عن طريق:

'1' الاستثمار في بنى تحتية سليمة وآمنة ومستدامة ومقاوِمة للمناخ وميسورة التكلفة للنقل البري والجوي والبحري وبين الجزر، بما في ذلك وسائل النقل التقليدية والمستدامة، الشاملة للجميع، مع التركيز على مشاركة المجتمع وتمكينه؛

'2' تطوير وتنفيذ بنى تحتية للنقل في الدول الجزرية الصغيرة النامية تكون مستدامة ومقاوِمة للمناخ والكوارث وآمنة وميسورة التكلفة وسهلة الاستعمال ومصونة جيدا، بما يتماشى مع مبادئ البنى التحتية القادرة على الصمود، وذلك لفئات منها المجتمعات النائية والناقصة الخدمات، مع مراعاة الآثار المحلية لتغير المناخ، لضمان طول عمر البنى التحتية للنقل؛

'3' إنشاء نظم متكاملة ومستدامة للنقل البحري والجوي من أجل تعزيز الاندماج الإقليمي للاقتصاد وسلاسل القيمة، وتحسين الربط المادي بين الجزر، وتحديث أساطيل ومعدات النقل؛

'4' استحداث آليات منسقة للنقل الإقليمي، وتعزيز الربط المادي بين الدول الجزرية الصغيرة النامية والمناطق المجاورة لتعزيز الروابط الاقتصادية وتسهيل حركة البضائع والأشخاص.

دال - حماية البيئة واستدامة الكوكب

27 - نسلم بأن الآثار الواسعة الانتشار والسريعة والضارة لتغير المناخ لا تزال تفرض مخاطر متزايدة على الدول الجزرية الصغيرة النامية وجهودها الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة، في حين أنها تمثل أشد التهديدات لبقاء شعوبها ونظمها الإيكولوجية الطبيعية ولتمتع كل منهما بمقومات الاستمرارية. فالدول الجزرية الصغيرة النامية ستظل تتكبد خسائر وأضرارا جسيمة حتى مع إبقاء الاحترار العالمي في حدود 1,5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الحقبة الصناعية.

28 - ويساور الدول الجزرية الصغيرة النامية قلق بالغ إزاء عدم تماشي الانبعاثات العالمية مع مسارات التخفيف العالمية المنمذجة التي تتسق مع هدف درجة الحرارة المحدد في اتفاق باريس، وإزاء سرعة تقلص الفرصة المتاحة حتى عام 2030 لرفع سقف الطموح وتنفيذ الالتزامات القائمة لحصر الاحترار في حدود 1,5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الحقبة الصناعية، وهو أمر يكتسي أهمية بالغة لتحقيق التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

29 - وتتمتع الدول الجزرية الصغيرة النامية بتنوع بيولوجي بحري وبري استثنائي يحظى، في حالات كثيرة، بأهمية جوهرية لسبل عيشها وثقافتها وهويتها، غير أن مواطن الضعف التي تعاني منها تلك الدول تحد بشدة من الموارد والوسائل التي تستطيع بها حماية نظمها الإيكولوجية وبيئتها الطبيعية. فالمحيطات ومواردها تتعرض لضغوط كبيرة ناجمة عن المصادر البشرية المنشأ، وهي ضغوط تؤثر على الدول الجزرية الصغيرة النامية التي تعتمد بشكل خاص على مواردها البحرية في تحقيق أمنها الغذائي وتوفير سبل عيشها.

30 - وتلتمس الدول الجزرية الصغيرة النامية من المجتمع الدولي أن يقدم لها الدعم للقيام بما يلي:

(أ) اتخاذ إجراءات بشأن تغير المناخ على وجه الاستعجال عن طريق:

'1' اتخاذ إجراءات مُعجَّلة باتجاه التنفيذ الفعال لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس، يُسترشَد فيها بالعلوم والمبادئ المتفق عليها؛

'2' دعم استقدام الخبرات التقنية وتطويرها لتيسير وضع خطط وإجراءات لمعالجة الخسائر والأضرار، بما يشمل تقييم المخاطر، ونمذجة الخسائر، والحوكمة، والإدارة، والإنفاق، والرصد، والتقييم، والإبلاغ بشأن الحلول المتعلقة بالخسائر والأضرار وآثارها؛

'3' الاعتراف بالدور الهام للغابات في التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، بوسائل منها تشجيع اعتماد وتنفيذ مبادرة خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها ودور حفظ الغابات وإدارتها على نحو مستدام في البلدان النامية فضلا عن النهج السياساتية البديلة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، بما فيها النهج المتعلقة بالمناطق الكثيرة الغابات التي تقل فيها إزالة الغابات، وفقا للمادة 5-2 من اتفاق باريس، على نطاق الولاية القضائية الوطنية، أو، على أساس مؤقت، على نطاق الولاية القضائية دون الوطنية، وهو ما يمكن أن يعزز تبادل المعلومات وتقاسم الخبرات وحل المشاكل بشكل جماعي، وتعزيز بذل جهد موحد في معالجة أهداف التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، وأيضا ملاحظة أنه من الضروري للدول الجزرية الصغيرة النامية التي حافظت على الغطاء الحرجي والنظم الإيكولوجية الأخرى مثل أشجار المانغروف والأعشاب البحرية وأراضي الخث والغابات القديمة النمو والمستنقعات، على مدى عقود من الإدارة والاستخدام المستدامين، أن تسعى إلى اغتنام الفرص لتعبئة التمويل في هذا الصدد.

(ب) حفظ المحيطات ومواردها واستخدامها على نحو مستدام عن طريق:

'1' كفالة حفظ الموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام، بسبل منها الإدارة المستدامة لتربية الأحياء المائية والبحرية والسياحة ومصايد الأسماك، وذلك على سبيل المثال من خلال تنفيذ تدابير لإنهاء الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، من أجل تحقيق منافع اقتصادية وبيئية يعزز بعضها بعضاً؛

'2' معالجة فقدان التنوع البيولوجي الناجم عن أنشطة بشرية ضارة تشمل الإدارة غير الملائمة للنفايات والإنتاج والاستهلاك غير المستدامين، بما في ذلك نفايات المواد البلاستيكية وإنتاجها واستهلاكها؛ والصيد المفرط؛ والصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم؛ وإدخال الأنواع الغازية الغريبة؛ والضجيج والتلوث الضوئي؛ وابيضاض المرجان وتحمض المحيطات والأترفة وتكاثر الطحالب الضارة؛ والتآكل الساحلي، بما يشمل معالجتها من خلال جملة تدابير منها على سبيل المثال الرصد بالسواتل، وإنشاء أدوات إدارية قائمة على أساس المناطق وتعزيز إدارة القائم منها، بما يشمل المناطق البحرية المحمية والإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية؛ وغير ذلك من تدابير الحفظ الفعالة القائمة على أساس المناطق، والمناطق البحرية المدارة محليا؛

‘3’ تعزيز الشـــراكات على الصـــعد دون الإقليمي والإقليمي والدولي لمنع التلوث بالمواد البلاســـتيكية في البيئة البحرية والحد منه ودعم الاســـتثمار في النظم الحديثة للإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة؛

(ج) حفظ التنوع البيولوجي واستعادته واستخدامه بشكل مستدام عن طريق:

‘1’ إنشـاء أطر للإحصـاءات البيئية في النظم الإحصـائية الوطنية للدول الجزرية الصـغيرة النامية، مثل إطار محاســبة رأس المال الطبيعي الذي يشــمل تحديد قيمة خدمات النظم الإيكولوجية، وتعزيز هذه الأطر وتطبيقها، من أجل تقييم مســـاهمة النظم الإيكولوجية الطبيعية في الاقتصادات وتوجيه القرارات السياساتية والتنمية؛

‘2’ دعم الدول الجزرية الصــغيرة النامية في تحديد الفجوات في التمويل والقدرات التي تنشــأ في ســياق تحقيق أهداف التنوع البيولوجي، وفي إقامة الشــراكات لوضــع اســتراتيجيات مبتكرة لسد هذه الفجوات، وخصوصا الشراكات مع القطاع الخاص؛

‘3’ تحديث برنامج العمل المتعلق بالتنوع البيولوجي للجزر المعتمد في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي[12]، ولا ســيما في ســياق العملية الجارية لتحديد الاحتياجات العلمية والتقنية للدول الجزرية الصغيرة النامية؛

‘4’ إعداد خطة عمل لبناء القدرات وتنميتها في مجال التنوع البيولوجي الجزري، على أســاس استعراض قدرة الدول الجزرية الصغيرة النامية وإمكاناتها المتعلقة باستيعاب التكنولوجيات والحفاظ عليها وتمشيا مع برنامج العمل المتعلق بالتنوع البيولوجي الجزري؛

‘5’ التسـليم بأهمية الأدوار التي تؤديها الشـعوب الأصـلية والإسـهامات التي تقدمها بوصـفها حارسة للتنوع البيولوجي وشريكة في حفظه واستعادته واستخدامه المستدام؛ وكفالة احترام حقوق الشـــعوب الأصـــلية والمجتمعات المحلية ومعارفها، بما في ذلك معارفها التقليدية المرتبطة بالتنوع البيولوجي وابتكاراتها ورؤيتها للعالم وقيمها وممارســـاتها، وتوثيق هذه الحقوق والمعارف والحفاظ عليها بموافقتها الحرة المسبقة المستنيرة، بسبل منها مشاركتها بشـكل كامل وفعال في صـنع القرار وفقا للأحكام ذات الصـلة من التشـريعات الوطنية، والصـكوك الدولية، بما في ذلك إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية[13]، وقانون حقوق الإنسان؛

(د) تعميم مراعاة الحد من مخاطر الكوارث عن طريق:

‘1’ زيادة القدرات المحلية والوطنية والإقليمية، وخاصة في أوساط الوكالات الوطنية الرئيسية، لتحســين التنســيق مع الشــركاء الدوليين والإقليميين والشــركاء في العمل الإنســاني والحكومات المانحة، حســب الاقتضــاء، لمنع مخاطر الكوارث والحد منها والتصــدي للكوارث التي تزداد كثافة؛

(12) United Nations, *Treaty Series*, vol. 1760, No. 30619.

(13) القرار 295/61، المرفق.

'2' إقامة نظام أقوى لحوكمة المخاطر يأخذ في الحسبان الأخطار المتعددة، بما يشمل وضع أطر تشريعية وطنية للحد من مخاطر الكوارث ونُهج معززة خاصة بالسلطات المحلية وأخرى نابعة من المجتمع المحلي لإدارة مخاطر الكوارث يمكنها أن تشمل إجراءات تتخذ على مستوى الحكومة بأسرها والمجتمع بأسره وتكون أيضا مراعية للمنظور الجنساني وشاملة لمنظور الإعاقة؛

'3' تعزيز التأهب للكوارث، بما يشمل نظم الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة والقدرة على اتخاذ إجراءات مبكرة، من خلال مبادرات من قبيل الإنذار المبكر للجميع ونظم الإنذار المبكر بالمخاطر المناخية، والتخطيط للإجلاء في الوقت المناسب، والتخطيط لنقل المجتمعات المحلية، ووضع تقييمات للاحتياجات تُجرى بعد وقوع الكوارث؛

'4' تنفيذ ترتيبات مبتكرة وآليات مبتكرة للحد من المخاطر تتيح للدول الجزرية الصغيرة النامية أن تحصل على التمويل بأسعار فائدة منخفضة وشروط ميسرة، بما يشمل برامج الضمان والتأمين الحكومية، حسب الاقتضاء؛

'5' الحد من مخاطر الكوارث، بسبل منها تشييد بنية تحتية وقائية وتعزيز قدرة شبكات المياه العذبة وغيرها من الشبكات المائية على الصمود، واستخدام مراحل التعافي وإعادة التأهيل وإعادة الإعمار بعد وقوع أي كارثة لزيادة القدرة على الصمود، ووضع نظم لإدارة عمليات الإجلاء وتوزيع الدعم الغوثي الأساسي.

ثالثا - كيف تصل الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى ما تريده؟

31 - مع أننا نسلم بأن الدول الجزرية الصغيرة النامية تتحمل المسؤولية الأساسية عن تحقيق تنميتها المستدامة، فإننا نقر بأن التحديات الإنمائية المستمرة التي تواجه هذه الدول تتطلب إقامة شراكة عالمية معززة من أجل التنمية، وتوفير جميع وسائل التنفيذ وتعبئتها بالقدر الكافي، وتقديم دعم دولي متواصل لتحقيق الأهداف المتفق عليها دوليا.

32 - وبناء على ذلك، نتعهد نحن، المجتمع الدولي، باتخاذ الإجراءات التالية لتنفيذ خطة عمل خطة عمل أنتيغوا وبربودا للدول الجزرية الصغيرة النامية بحلول عام 2034:

ألف - بناء القدرة على الصمود الاقتصادي

(أ) إصلاح الهيكل المالي الدولي ومعالجة الفجوات وأوجه القصور، وتيسير الحصول على التمويل بتكلفة معقولة وشروط ميسرة عن طريق:

'1' النظر في أفضل السبل لإدماج الضعف المتعدد الأبعاد في الممارسات والسياسات القائمة المتعلقة بدعم القدرة على تحمل الديون والتنمية، بما في ذلك الحصول على التمويل بشروط ميسرة، مع التطلع إلى العملية الحكومية الدولية للنظر في التوصيات الواردة في التقرير النهائي للفريق الرفيع المستوى المعني بوضع مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد للدول الجزرية الصغيرة النامية، وهو ما يمكن أن يوفر أيضا أساسا للمضي قدما في هذا الاتجاه؛

‘2’ توسيع نطاق الإقراض المتعدد الأطراف للدول الجزرية الصغيرة النامية، مع الحفاظ على الاستدامة المالية للمؤسسات الإنمائية المتعددة الأطراف، والإحاطة علما بقيام رؤساء مجموعة المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف بتحديد تدابير متعلقة بكفاية رأس المال يمكنها أن توفر حيز إقراض إضافيا في حدود 400 بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة على مدى العقد المقبل، بهدف تعزيز الدعم المقدم للدول الجزرية الصغيرة النامية في تحقيق الازدهار القادر على الصمود؛

‘3’ كفالة تمثيل الدول الجزرية الصغيرة النامية ومشاركتها، هي وغيرها من البلدان النامية كذلك، في عملية صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية العالمية والمؤسسات المالية الدولية لزيادة فعالية المؤسسات ومصداقيتها وخضوعها للمساءلة وشرعيتها، مع إيلاء الاعتبار الواجب للدول الجزرية الصغيرة النامية وأولوياتها واحتياجاتها ومنظوراتها في العملية؛

(ب) زيادة فعالية تمويل التنمية عن طريق:

‘1’ تحسين فعالية المعونة المقدمة من الجهات المانحة والتعاون الإنمائي والتنسيق بين الجهات المانحة على نحو يتماشى مع الأولويات والاحتياجات الوطنية والإقليمية للدول الجزرية الصغيرة النامية، بطرق منها إعمال مبادئ الدول الجزرية الصغيرة النامية المتعلقة بفعالية التنمية، حسب الاقتضاء؛

‘2’ تشجيع اتباع نهج قائم على المعرفة بالمخاطر إزاء الاستثمار والتمويل في الدول الجزرية الصغيرة النامية بحيث تؤدي جميع عمليات تمويل التنمية إلى تعزيز القدرة على الصمود والتعجيل بتحقيق التطلعات الإنمائية للدول الجزرية الصغيرة النامية؛

(ج) دعم الإدارة المستدامة للديون عن طريق:

‘1’ النظر في إنشاء دائرة مكرسة لدعم قدرة الدول الجزرية الصغيرة النامية على تحمل الديون للتمكين من إدارة الديون بطريقة سليمة وإيجاد حلول فعالة للدول الجزرية الصغيرة النامية فيما يتعلق بمواطن الضعف المتعلقة بالديون في الأجل القريب والقدرة على تحمل الديون في الأجل البعيد، وذلك بطريقة تبني على المبادرات ذات الصلة المكرسة لهذا الغرض وتتجنب الازدواجية معها؛

‘2’ النظر في استخدام أدوات الدين السيادي المشروطة بالحالة لتعزيز قدرة المقترضين على التحمل وزيادة قدرة الدول الجزرية الصغيرة النامية على الصمود في مواجهة الصدمات الاقتصادية؛

(د) زيادة الاستثمارات في الدول الجزرية الصغيرة النامية عن طريق:

‘1’ تعزيز القدرة على تعبئة الموارد ورصد التدفقات الاستثمارية، وجمع البيانات على مستوى الشركات وتحليلها، وكذلك الدعم المتصل بالتجارة لتعزيز وكالات تشجيع الاستثمار في الدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل جذب استثمارات أجنبية مباشرة وتدفقات رأسمالية خاصة أخرى مستقرة ومواتية للتنمية، وفقا للظروف والأولويات والتشريعات الوطنية؛

(هـ) تمكين الشباب من المشاركة في الحياة الاقتصادية عن طريق:

'1' استغلال العائد الديموغرافي بتزويد الشباب بالتعليم والمهارات عبر قنوات منها مبادرات بناء القدرات والتدريب، من أجل السعي إلى اغتنام الفرص في الاقتصادات التقليدية والناشئة والابتكارية؛

'2' دعم الشركات الناشئة التي يقودها الشباب، وتوفير الدعم المالي والإرشاد والموارد لإعداد جيل جديد من رواد الأعمال وقيادة الدول الجزرية الصغيرة النامية باتجاه بناء القدرة على الصمود الاقتصادي وتحقيق التنويع الاقتصادي عن طريق الابتكار؛

باء - توسيع نطاق الإجراءات المتعلقة بالمناخ والدعم المناخي، بما يشمل التمويل المناخي، على نحو يتماشى مع الالتزامات والتعهدات القائمة بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس

اتخاذ إجراءات معجلة نحو تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس تنفيذا كاملا وفعالا عن طريق:

'1' اتخاذ إجراءات عاجلة لتثبيت ارتفاع متوسط درجة الحرارة العالمية عند مستوى يقل بكثير عن درجتين مئويتين فوق مستويات ما قبل الحقبة الصناعية ومواصلة الجهود الرامية إلى حصر ارتفاع درجة الحرارة في حدود 1,5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الحقبة الصناعية والتعجيل باتخاذ إجراءات في هذا العقد الحاسم على أساس أفضل العلوم المتاحة، بما يعكس الإنصاف ومبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة وقدرات كل طرف في ضوء الظروف الوطنية المختلفة وفي سياق التنمية المستدامة والجهود الرامية إلى القضاء على الفقر؛

'2' تنفيذ المقررات المتخذة في دورات مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ومؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في اتفاق باريس؛

'3' تقديم الدعم في الوقت المناسب للإجراءات المتعلقة بالتكيف، بسبل منها تفعيل وتنفيذ إطار الإمارات العربية المتحدة للقدرة على تحمل تغير المناخ على الصعيد العالمي من أجل توفير التوجيه لتحقيق الهدف العالمي المتعلق بالتكيف واستعراض التقدم العام المحرز باتجاه تحقيقه بغية الحد من الآثار السلبية والمخاطر وأوجه الضعف المتزايدة المرتبطة بتغير المناخ، وكذلك تعزيز الإجراءات والدعم في مجال التكيف؛

'4' الإلغاء التدريجي لإعانات الوقود الأحفوري غير الكفؤة التي لا تعالج فقر الطاقة أو عمليات التحول العادل، وذلك في أقرب وقت ممكن وبطريقة محددة وطنيا، مع مراعاة اتفاق باريس ومختلف الظروف والمسارات والنهج الوطنية؛

'5' التعجيل والإكثار من خفض الانبعاثات من غير ثاني أكسيد الكربون على الصعيد العالمي، بما يشمل على وجه الخصوص انبعاثات الميثان بحلول عام 2030، بطريقة محددة وطنيا، مع مراعاة اتفاق باريس ومختلف الظروف والمسارات والنهج الوطنية،

وفي الوقت نفسه توفير دعم محدد الأهداف لتمكين الدول الجزرية الصغيرة النامية من معالجة الانبعاثات من غير ثاني أكسيد الكربون؛

’6‘ قيام البلدان المتقدمة بتوفير التمويل المناخي للدول الجزرية الصغيرة النامية بما يتماشى مع الواجبات والالتزامات القائمة بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس؛

’7‘ تعزيز وتعبئة وتوفير الموارد المالية لصناديق المناخ المتعددة الأطراف القائمة، بما في ذلك الصندوق الأخضر للمناخ، ومرفق البيئة العالمية والصندوق الخاص بتغير المناخ التابع له، وصندوق التكيف؛

’8‘ مواءمة متطلبات تقديم الطلبات المتعلقة بأدوات التمويل المناخي، حسب الاقتضاء، وتبسيط تلك المتطلبات، هي والإجراءات المتعلقة بإمكانية الاستفادة من تلك الأدوات وبالموافقة عليها، ومواصلة الدعوة إلى توفير تمويلات وبرامج مكرسة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بما يتضمن الدعوة إلى وضع معايير لتخصيص حد أدنى من التمويل للدول الجزرية الصغيرة النامية، حسب الاقتضاء، لمعالجة جملة أمور منها ارتفاع الحواجز وتكاليف المعاملات الحالية وخاصة فيما يتعلق بتمويل المشاريع الصغيرة الحجم الخاصة بالدول الجزرية الصغيرة النامية؛

’9‘ تقديم الدعم التقني للدول الجزرية الصغيرة النامية لكي تنشئ أسواقا للكربون وفقا للمادة 6 من اتفاق باريس، وكذلك لكي تزيد من تطوير المنتجات المالية الخاصة مثل السندات الخضراء والزرقاء؛

’10‘ توفير الموارد، مع الاعتراف بأنه يلزم بصورة ملحة وفورية إتاحة موارد مالية جديدة وإضافية وكافية ويمكن التنبؤ بها لمساعدة البلدان النامية المعرضة بوجه خاص للآثار الضارة لتغير المناخ في التصدي للخسائر والأضرار الاقتصادية وغير الاقتصادية المرتبطة بالآثار الضارة لتغير المناخ، مع إيلاء اهتمام خاص للدول الجزرية الصغيرة النامية؛

’11‘ القيام على وجه السرعة بتفعيل الصندوق الجديد للتصدي للخسائر والأضرار وزيادة رسملته، مع كفالة وضع أولويات الدول الجزرية الصغيرة النامية واحتياجاتها في الاعتبار أيضا في سياق الوصول إلى الموارد وتخصيصها وإعداد نهج برنامجية بقيادة وطنية، مع المراعاة الواجبة للصك الحاكم للصندوق وإيلاء اعتبار خاص للدول الجزرية الصغيرة النامية؛

’12‘ التصدي للتحديات الكبيرة التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية في الحصول على تمويل مناخي لتنفيذ خطط التكيف الوطنية الخاصة بها؛

’13‘ تنشيط التمويل من القطاع الخاص للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، بغية تعزيز الدعم المالي للدول الجزرية الصغيرة النامية في تحقيق الازدهار القادر على الصمود؛

جيم - توسيع نطاق الإجراءات المتعلقة بالتنوع البيولوجي

اتخاذ إجراءات معجلة وملحة لوقف فقدان التنوع البيولوجي وعكس مساره عن طريق:

'1' نهوض الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي بالتنفيذ الكامل والفعال لمقررات مؤتمر الأطراف في الاتفاقية، بما في ذلك إطار كونمينغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي؛

'2' كفالة توفير الدعم المالي والتقني الكافي للدول الجزرية الصغيرة النامية، وتفعيل صندوق الإطار العالمي للتنوع البيولوجي ورسملته في الوقت المناسب؛

دال - حفظ المحيطات ومواردها واستخدامها على نحو مستدام

دعم العمل القائم على المحيطات عن طريق:

'1' بناء قدرة الدول الجزرية الصغيرة النامية على الإلمام بحقوقها والتزاماتها ومسؤولياتها بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار[14]، لأغراض منها تمكينها من أن تشارك بفعالية في الأنشطة المضطلع بها في إطار الاتفاقية؛

'2' بناء قدرة الدول الجزرية الصغيرة النامية على التصديق على أحكام الاتفاق المبرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام[15]، وعلى تنفيذ تلك الأحكام؛

'3' استكشاف حلول للتمويل الابتكاري وإعدادها وتشجيعها لحفز التحول إلى اقتصادات مستدامة قائمة على المحيطات، وتوسيع نطاق الحلول القائمة على الطبيعة والنُهج القائمة على النظم الإيكولوجية لدعم صمود النظم الإيكولوجية الساحلية وإصلاحها وحفظها، بسبل منها إقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص واستخدام أدوات الأسواق الرأسمالية، وتقديم المساعدة التقنية لتعزيز أهلية المشاريع للتمويل المصرفي وجدواها، وكذلك تعميم مراعاة قيم رأس المال الطبيعي البحري في عملية صنع القرار والعمل على إزالة الحواجز التي تعرقل إمكانية الوصول إلى التمويل، مع الاعتراف بأنه يلزم أن تقدم البلدان المتقدمة النمو مزيدا من الدعم، وخاصة فيما يتعلق ببناء القدرات والتمويل ونقل التكنولوجيا؛

'4' السعي إلى اغتنام فرص للبحث والابتكار في الصناعات المتعلقة بالمحيطات تستكشف التقنيات الجديدة والممارسات المستدامة والحلول المبتكرة؛

'5' مساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية على تخطيط وتنفيذ الأدوات الإدارية القائمة على أساس المناطق، بما يشمل مناطق بحرية محمية تكون مدارة بفعالية وإنصاف وتمثيلية من الناحية الإيكولوجية ومترابطة بشكل جيد، وغير ذلك من تدابير الحفظ الفعالة القائمة

(14) United Nations, *Treaty Series*, vol. 1833, No. 31363.

(15) A/CONF.232/2023/4.

على أســاس المناطق والإدارة المتكاملة للمناطق الســاحلية وتخطيط الحيز البحري، في الدول الجزرية الصغيرة النامية، وفقا للتشريعات الوطنية والقانون الدولي؛

’6‘ تشجيع زيادة التمويل للصندوقين الاستئمانيين من أجل تسيير أعمال لجنة حدود الجرف القاري بكفاءة وفعالية؛

هاء - تعميم مراعاة الحد من مخاطر الكوارث

بناء القدرة على الصمود في مواجهة الكوارث عن طريق:

’1‘ تقديم المساعدة المالية والتقنية، وبناء القدرات من أجل الحد من مخاطر الكوارث وحوكمة المخاطر بشكل أكثر إحكاما يأخذ في الحسبان الأخطار المتعددة؛

’2‘ مســـاعدة الدول الجزرية الصـــغيرة النامية على مواجهة الكوارث بدعمها، عن طريق المؤســـســـات المالية الدولية، لبناء وتصـــميم بنية تحتية قادرة على الصـــمود في وجه المخاطر وتحسين سرعة الدعم الذي يُقدَّم بعد الكوارث؛

’3‘ تخصيص تمويل مسبق لإتاحة القيام بشكل بنيوي بالحد من مخاطر الكوارث وبناء القدرة على الصمود، بما يتضمن الكشف عن مخاطر الكوارث؛

’4‘ مواصـــلة تقديم الدعم لإيجاد آليات وأدوات يكون هدفها توفير الدعم للدول الجزرية الصـــغيرة النامية، بطرق منها إتاحة الســـيولة الطارئة حســـب الاقتضـــاء، وتمويل إعادة الإعمار بعد الكوارث؛

’5‘ زيادة الدعم، بما فيه التمويل، لتحسين عمليات الدول الجزرية الصغيرة النامية التي تتعلق بجمع البيانات عن الأخطار وأحداث الكوارث وآثارها، بما فيها الخســـائر والأضـــرار، وحوكمة هذه البيانات وإدارتها وتحليلها وتقييمها؛

واو - تحقيق أمان المجتمعات وعافيتها

تعزيز النظم الصحية عن طريق:

’1‘ زيادة إمكانية وصول النظم الصحية إلى المساعدة، بما فيها التمويل، على نحو يتماشى مع الأولويات الوطنية والإقليمية؛

’2‘ توفير المســـاعدة المالية والتقنية والدعم المتعلق ببناء القدرات للوقاية من الأمراض غير السارية واعتلالات الصحة النفسية والتصدي لها، بما يشمل توفيرهما دعما لإعلان بريدجتاون بشأن الأمراض غير السارية والصحة النفسية، حسب الاقتضاء؛

زاي - جمع البيانات وتحليلها واستخدامها

تعزيز جمع البيانات وتخزينها وتحليلها عن طريق:

‘1’ الاستثمار في بناء القدرات البشرية والمؤسسية في الدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل جمع بيانات مصنفة تتسم بالجودة وسهولة الوصول إليها وحسن التوقيت والموثوقية، وفقا لسياقاتها الوطنية، لقياس التقدم المحرز وكفالة عدم ترك أحد خلف الركب؛

‘2’ تعزيز وتحديث البنية التحتية والنظم الوطنية للبيانات في الدول الجزرية الصغيرة النامية لتحسين إدماج البيانات في التخطيط الإنمائي، وتعزيز قدرة المكاتب الإحصائية في تلك الدول؛

‘3’ تعزيز النهج المبتكرة والقائمة على العلوم، بما يشمل استخدام الذكاء الاصطناعي في الميدان غير العسكري بطريقة موجهة نحو التنمية المستدامة وشاملة للجميع ومسؤولة، مع تمام احترام وتعزيز وحماية حقوق الإنسان والقانون الدولي، من أجل جمع البيانات الديمغرافية وتخزينها وتحليلها وتصنيفها ونشرها واستخدامها في الدول الجزرية الصغيرة النامية، بما يشمل استخدام التكنولوجيات الجغرافية المكانية؛

‘4’ تعزيز الشراكات وتبادل أفضل الممارسات والخبرات والمنافع العامة الرقمية والبيانات من أجل تيسير التعلم من الأقران في الدول الجزرية الصغيرة النامية، عبر قنوات من بينها مركز الامتياز للدول الجزرية الصغيرة النامية والمبادرات الإحصائية القائمة، من خلال المنظمات الإقليمية وغيرها؛

‘5’ توفير بيانات مكانية عالية الجودة للدول الجزرية الصغيرة النامية والعمل على تقليص النطاق الذي تغطيه مجموعات البيانات العالمية لتوفير معلومات دقيقة للدول الجزرية الصغيرة النامية؛

حاء - العلوم والتكنولوجيا والابتكار والرقمنة

تسخير إمكانات العلوم والتكنولوجيا والابتكار وتعزيز فوائد الرقمنة في الدول الجزرية الصغيرة النامية عن طريق:

‘1’ تزويد الدول الجزرية الصغيرة النامية بوسائل التنفيذ اللازمة لتعزيز قدراتها العلمية والتكنولوجية؛

‘2’ اتخاذ إجراءات لتسخير التكنولوجيات الرقمية لتحقيق التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية بتعزيز التعاون الرقمي وتطوير البنية التحتية الرقمية وسد الفجوات الرقمية وكفالة مستقبل رقمي مفتوح وشامل للجميع؛

‘3’ مساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية على إعداد خرائط طريق وطنية للرقمنة والعلوم والتكنولوجيا والابتكار ودعم الدول الجزرية الصغيرة النامية في بناء القدرات الوطنية لتطوير واستخدام أحدث التكنولوجيات، بما فيها تكنولوجيات الطاقة المتجددة والتكنولوجيات البحرية للاقتصاد القائم على المحيطات وغيرها من المجالات ذات الأهمية للتنمية المستدامة، بما فيها التكنولوجيات الرقمية؛

‘4’ المساعدة في وضع سياسات وتشريعات لتهيئة بيئة مواتية لتعزيز التحول الرقمي والابتكار وتحسين البنية التحتية والربط الرقميين، وسد الفجوات الرقمية، وتعزيز المهارات الرقمية، ودعم الخدمات الرقمية الحكومية والبنية التحتية العامة الرقمية، واستغلال العلوم والتكنولوجيا، بما يشمل التكنولوجيا الجديدة والناشئة والذكاء الاصطناعي، مع مراعاة الاحتياجات الفريدة للدول الجزرية الصغيرة النامية؛

‘5’ دعم مركز الامتياز للدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال آلية الابتكار والتكنولوجيا الخاصة به لتوفير فرص التعلم وتبادل الخبرات ودعم الابتكار، بغية تعزيز بناء القدرات وتقليص الفجوات الرقمية؛

‘6’ إنشاء مجتمعات رقمية شاملة للجميع ودعمها، وتنفيذ مبادرات على جميع المستويات لتنمية الموارد البشرية في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والفنون والرياضيات، ولا سيما لتعزيز اهتمام الأطفال، بمن فيهم الفتيات، والشباب والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم من الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة، وتعزيز جودة التعليم والتدريب على المهارات الجديدة في هذه المجالات بتحديث المناهج الدراسية؛

‘7’ إعداد حلول رقمية لتوسيع التجارة لدعم الجهود الرامية إلى التغلب على الآثار السلبية المترتبة على بُعد مواقع الدول الجزرية الصغيرة النامية وغيره من القيود الهيكلية فيها؛

‘8’ دعم بناء القدرات في أوساط المجموعات السكانية في الدول الجزرية الصغيرة النامية لتمكينها من الوصول إلى الابتكارات التكنولوجية الجديدة والناشئة، وتحسين الدراية والمهارات الرقمية والمالية، لكفالة إمكانية وصول الجميع، ولا سيما الفئات الأكثر ضعفا، إلى الخدمات، سواء على شبكة الإنترنت أو خارجها، واستفادتهم من الفرص الاقتصادية؛

طاء - المجموعات السكانية المنتجة

زيادة الازدهار والقدرات الإنتاجية وفرص العمل والمساواة وشمول الجميع في الدول الجزرية الصغيرة النامية عن طريق:

‘1’ تمكين الدول الجزرية الصغيرة النامية من استغلال فوائد التكنولوجيات والموارد الرقمية من أجل إتاحة فرص للتعليم وللتعلم مدى الحياة تكون منصفة وجيدة وشاملة للجميع، عن طريق التعلم عن بعد وغيره؛

‘2’ تعزيز وحماية وتحسين صحة السكان وتغذيتهم باتخاذ إجراءات متعددة القطاعات وتعزيز النظم الصحية لدعم التحصيل العلمي وتشكيل قوة عاملة متنامية ومنتجة والحد من الفقر وبناء القدرة على الصمود في مواجهة الصدمات؛

‘3’ توفير فرص التعليم الجيد للأطفال والشباب المعرضين للخطر ووضع استراتيجيات لمعالجة ضعف الأداء، ولا سيما أداء الصبية في المدارس، لكفالة إكسابهم المهارات اللازمة لتمكينهم من دخول سوق العمل بنجاح، مع أخذ الظروف الوطنية بعين الاعتبار؛

‘4’ وضع سياسات واستراتيجيات ومعايير لتشجيع التوظيف وتقليل البطالة والعمالة الناقصة، عن طريق تشجيع تنمية المهارات والإنتاجية، ونقل التكنولوجيا بشروط متفق عليها بصورة متبادلة وتبادل الخبرات التي تستجيب لأسواق العمل الآخذة في التغير وتقليل الحواجز التي تواجه العمالة، وخاصة بالنسبة للشباب والنساء؛

‘5’ زيادة الاستثمار في الفرص المتعلقة بجودة التعليم وإكساب المهارات الجديدة والتعلم مدى الحياة، لا سيما للأطفال والشباب والنساء والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والأشخاص ذوي الإعاقة والمهاجرين والنازحين وغيرهم من الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة؛

ياء - الشراكات

اتباع نُهُج جديدة ومبتكرة وجريئة إزاء الشراكة تكون قائمة على التآزر والمسؤولية المتبادلين، والثقة، والاتساق، والتواؤم، والاحترام، والتوجه نحو تحقيق النتائج، والمساءلة، والشفافية، بما في ذلك مع أصحاب المصلحة المعنيين، والتعاون الذي يستفيد من نهج يشمل الحكومة بأسرها والمجتمع بأسره، وذلك عن طريق:

‘1’ توسيع وتنويع الشراكات مع السلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الخيرية والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمؤسسات المالية الدولية لتنفيذ خطة عمل أنتيغوا وبربودا للدول الجزرية الصغيرة النامية؛

‘2’ دعم التعاون وبناء القدرات وتبادل المعارف فيما بين الدول الجزرية الصغيرة النامية، لا سيما بين المؤسسات التابعة لتلك الدول، بما فيها مركز نقل المعارف المتعلقة بالاقتصاد الأخضر - الأزرق (الاقتصاد المراعي للبيئة البرية والبحرية) فيما الدول الجزرية الصغيرة النامية الموجود في حرم جامعة جزر الهند الغربية في كيف هيل في بربادوس؛

‘3’ الاستفادة من التعاون بين الشمال والجنوب والتعاون الثلاثي والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك التعاون فيما بين الدول الجزرية الصغيرة النامية، في تعبئة الموارد البشرية والمالية والتقنية والتكنولوجية، مع التذكير بأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب ليس بديلا عن التعاون بين الشمال والجنوب، بل هو مكمل له.

رابعا - زيادة فعالية الأمم المتحدة في دعم الدول الجزرية الصغيرة النامية

33 - نقدر دور منظومة الأمم المتحدة في دعم الدول الجزرية الصغيرة النامية لتحقيق أهدافها في مجال التنمية المستدامة، ونطلب إلى جميع كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تسهم في تنفيذ خطة عمل أنتيغوا وبربودا للدول الجزرية الصغيرة النامية وأن تدمجها في خططها الاستراتيجية وخطط عملها، وفقا لولاياتها.

34 - ونشدد على ضرورة إيلاء الاعتبار الواجب لقضايا الدول الجزرية الصغيرة النامية وشواغلها في جميع مؤتمرات الأمم المتحدة وعملياتها الرئيسية ذات الصلة وفي الأعمال ذات الصلة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

35 - ونهيب بمنظومة الأمم المتحدة أن تكفل توافر الموارد الكافية للمكاتب القطرية والمتعددة الأقطار التابعة لجميع كيانات الأمم المتحدة العاملة في الدول الجزرية الصغيرة النامية مع تزويدها بالموظفين ذوي المهارات والخبرات والسياق القطري والقدرات اللازمة للعمل بفعالية، وأن تتفادى وجود وظائف شاغرة على المستوى القطري، ولا سيما في مكاتب المنسقين المقيمين.

36 - ونطلب إلى الأمين العام أن يقدم، في تقريره السنوي عن تنفيذ خطة عمل أنتيغوا وبربودا للدول الجزرية الصغيرة النامية الذي سيقدمه إلى الجمعية العامة في دورتها الثمانين، مقترحات لكفالة اتباع نهج منسق ومتسق وفعال على نطاق منظومة الأمم المتحدة لتنمية القدرات في الدول الجزرية الصغيرة النامية وتعزيز تنفيذ خطة العمل ورصدها وتقييمها، بما يشمل إمكانية تكريس كيان وحيد للدول الجزرية الصغيرة النامية في الأمانة العامة.

37 - ونطلب أيضا إلى الأمين العام، أن يقوم، بالتشاور مع الدول، عبر قنوات منها اللجنة التوجيهية المعنية بالشراكات من أجل الدول الجزرية الصغيرة النامية، بتقديم توصيات لتعزيز إطار الشراكة للدول الجزرية الصغيرة النامية وشبكة الأعمال التجارية العالمية للدول الجزرية الصغيرة النامية والمنتدى التابع لها.

خامسا - الرصد والتقييم

38 - نتعهد بالمشاركة في رصد خطة عمل أنتيغوا وبربودا للدول الجزرية الصغيرة النامية وتقييمها بشكل منهجي على مدى الأعوام العشرة القادمة. ونطلب إلى الأمين العام أن يشكل فرقة عمل مشتركة بين الوكالات لوضع إطار للرصد والتقييم، يتضمن أهدافا ومؤشرات واضحة، على أن يكتمل وضع الإطار في موعد لا يتجاوز الربع الثاني من عام 2025. وينبغي أن يستند الإطار على إطار الرصد والتقييم الخاص بمسار ساموا، بما يتماشى مع غايات أهداف التنمية المستدامة ومؤشراتها، وأن يستخدم بيانات مستمدة من آليات الإبلاغ القائمة حيثما أمكن، وينبغي ألا يكون مرهقا أكثر من اللازم أو ينشئ عمليات أو متطلبات جديدة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

39 - وندعو إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية إلى عقد حلقات عمل لتعريف الدول الجزرية الصغيرة النامية بتطبيق الإطار ولبناء القدرات اللازمة لجمع بياناتها وتقديمها.

40 - وندعو إلى تغير الغرض من الجزء السنوي الخاص بالدول الجزرية الصغيرة النامية في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، الذي يُعقَد برعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وتخصيصه لاستعراض التقدم المحرز سنويا مقابل الالتزامات الواردة في خطة عمل أنتيغوا وبربودا للدول الجزرية الصغيرة النامية التي تتماشى مع أهداف التنمية المستدامة قيد الاستعراض. ودعما لذلك، نطلب إلى الأمين العام أن يعد تقريرا سنويا عن التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل، استنادا إلى بيانات مستمدة من إطار الرصد والتقييم.

41 - وندعو اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى أن يقوم كل منها، ابتداء من عام 2026، بإجراء استعراض شامل كل سنتين للتقدم المحرز في كل دولة من الدول الجزرية الصغيرة النامية الموجودة في منطقتها، على أن يُسترشد بالاستعراض في تقرير الأمين العام عن متابعة خطة عمل أنتيغوا وبربودا للدول الجزرية الصغيرة النامية. ونحيط علما في هذا الصدد بالدعوة إلى إنشاء آلية تنسيق إقليمية للدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الأطلسي والمحيط الهندي وبحر الصين الجنوبي لدعم تنفيذ خطة العمل والمساهمة في رصدها واستعراضها. ونطلب إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تقوما، في حدود الموارد المتاحة، بإنشاء شعبة في كل منها معنية بالدول الجزرية الصغيرة النامية لتنسيق الرصد والتقييم والإبلاغ فيما يخص الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الأطلسي والمحيط الهندي وبحر الصين الجنوبي.

42 - وندعو الجمعية العامة إلى إجراء استعراض شامل نصف مرحلي لخطة عمل أنتيغوا وبربودا للدول الجزرية الصغيرة النامية، يُسترشد فيه بالاجتماعات التحضيرية الإقليمية، لتسليط الضوء على حلول لمعالجة الثغرات والتحديات التي تواجه تنفيذ خطة العمل وتحديد الأولويات للأعوام الخمسة الأخيرة من تنفيذها.